دور الهياكل التمويلية في تمكين المرأة من العمل المقاولاتي للمساهمة في التنمية المحلية في الجزائر

The Role of Financing Structures in Empowering Women To Work As Entrepreneurs To Contribute To Local Development In Algeria

د.غربي يسين سي لاخضر[1*]، د.حديدي آدم[2]، د.قهيري فاطنة[3]

[1] مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية، جامعة وبان عاشور بالجلفة(الجزائر)، y.gharbi@mail.univ-djelfa.dz

[2] مخبر MQEMADD ، جامعة زيان عاشور بالجلفة(الجزائر)، a.hadidi@mail.univ-djelfa.dz

[3] مخبر سياسات التنمية الريفية في المناطق السهبية، جامعة زيان عاشور بالجلفة(الجزائر)، Guehiri.fatna@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/09/15 تاريخ القبول: 2021/11/04

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة دور الهياكل التمويلية في دعم وتمكين المرأة من العمل المقاولاتي في الجزائر، وذلك من خلال البحث في أهمية تفعيل دور المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية كونها عنصر فاعل في المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه، والجزائر على غرار البلدان الأخرى بذلت جهوداً كبيرة في توفير الهياكل التمويلية والتحفيزية من أجل تمكين ودعم المرأة من العمل المقاولاتي، ولقد توصلنا من خلال البحث إلى أن آلية التمويل المتمثلة في صياغة القرض المصغر هي مخصصة للنساء حاملات المشاريع الحرفية بصورة مباشرة وهذا ما تؤكده نسب التمويل المخصصة للمشاريع، وبناء على النتائج المتوصَّل إليها يجب العمل على تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها مع وتطوير وتحسين مستواها العلمي والعملي، وأخيراً ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع طريق تمويل ودعم المرأة المقاولة.

الكلمات المفتاحية: الهياكل التمويلية؛ المقاولاتية؛ الروح المقاولاتية، المرأة المقاولة؛ التنمية المحلية.

تصنيف JEL: L26، L29، O49.

Abstract:

This research paper aims to know the role of financing structures in supporting and empowering women to work in entrepreneurship in Algeria. The research concluded that the financing mechanism for the formulation of microcredit is directly for women entrepreneurs, and this is confirmed by the financing ratios allocated to projects. Based on the results achieved, it is necessary to encourage women to invest in areas of competence in addition to developing and improving their scientific and practical level.

Finally, it must take advantage to benefit from international ideas, methods and models in dealing with the way of financing and supporting women entrepreneurs.

Key words: Financing structures; entrepreneurship; women entrepreneurs; local development.
JEL Classification: L26 ،L29 ،O49.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر التنمية من أهم القضايا المعاصرة ومطلبا أساسيا لكل المجتمعات فهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي ومؤشر يقيس مدى تقدمها، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة وتفرعه ليرتبط بالعديد من الحقول والمجلات والذي لم يعد يرتكز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد تسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...الخ، وذلك بشكل يحقق التوازن ويساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، ولهذا أولت العديد من الدول الاهتمام الكافي بدمج الموارد البشرية في تحقيق التنمية المحلية دون التمييز بما في ذلك المرأة خاصة المرأة المقاولة.

حيث يزال موضوع إنشاء المرأة للمؤسسات حتى اليوم وأكثر من أي وقت مضى يشغل المجتمع ككل سواء تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة جديدة أو تطويرها أو اندماجها...الخ، غير انه في الواقع يعد نجاح هذا المسار عملية معقدة وصعبة في كثير من الأحيان بالنسبة لحاملات المشاريع، ولمواجهة مختلف قيود المحيط والعوائق التي تواجه المرأة المقاولة فإن المسار المقاولاتي يتطلب تعبئة مجموعة كاملة ومتنوعة من الموارد والكفاءات فبالنظر للمقاولاتية على أنها عملية معقدة تتطلب خصائص محددة مالية وتقنية، بشرية لاسيما فيما يتعلق بالتعليم والتكوين، فإن المهمة لن تكون بالسهلة للمرأة المقاولة في مواجهة العوائق والصعوبات المختلفة، والجزائر على غرار البلدان الأخرى تبذل جهوداً كبيرة في توفير الهياكل التمويلية من أجل تمكين المرأة من العمل المقاولاتي.

وللبحث عن مدى مساهمة المرأة المقاولة في تحقيق التنمية المحلية يمكننا تقديم إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الهياكل والصيغ التمويلية في تشجيع الروح المقاولاتية لدى المرأة في الجزائر؟

المنهج المتبع:

لمعالجة الاشكالية الرئيسية للبحث، سنحاول الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالاعتماد على الاحصائيات الرسمية للهياكل التمويلية لمشاريع الشباب في الجزائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تحليل مفهوم المقاولاتية وأهم خصائصها. بالإضافة إلى دورها في سياق التنمية المحلية وتجديد النسيج الاقتصادي. كما أن معالجة هذا الموضوع سيسمح بالتعرف على دور الهياكل التمويلية في تمكين المرأة من العمل المقاولاتي في الجزائر.

المحاور الرئيسية للبحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية ارتأينا تقديم هذه الدراسة بالشكل التالي:

- أساسيات حول مفهوم المقاولاتية.
- المقاولة النسوية ودورها في تحقيق التنمية المحلية.
- آليات تشجيع الروح المقاولاتية لدى المرأة في الجزائر.

2. أساسيات حول مفهوم المقاولاتية

إن المقاولة مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة، أصبحت كل من الحكومات والباحثين الجامعيين والمجتمع بشكل عام، يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو، اذ تجمع المقاولة بين مشروع وإنشاء وحامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين، مما يجعل مقارنة مستوى المقاولة في مختلف الدول صعب وهنا لعدة أسباب أولها انه ليس هناك محدد ودقيق للمقاولة مقبول على مستوى كل النماذج الدولية، فالمقاولة متعدد الأبعاد، فتعريفها يعتمد بشكل كبير على بؤرة البحث. يميز بين تجهيز الرأسمال، الإبداع، تخصيص المصادر بين الاستعمالات واتخاذ القرارات البديلة (نوي وآخرون، 2016، ص 02)، ولقد أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعد **بيتر دراكر** من الأوائل الذين أشاروا إلى ذلك ي سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية (تيقاوي، 2010، ص09). حيث استخدم مفهوم المقاولة على نطاق واس في عالم الأعمال اليابانية أين تنتشر مؤسسات الأعمال المقاولاتية نتيجة التقدم التكنولوجي والسلعي والخدمي، فلقد كانت المقاولة تعني دائما الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد (بوشنافة وآخرون، 2006، ص03). ومن جهة أخرى أصبح موضوع الروح المقاولاتية يشل حيز اهتمام كبير من قبل الشباب لأنه يمس مشكلة البطالة. فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير بالانفتاح والمرونة (سلامي، 2008، ص06). ومما سبق ينبثق من تعريف المقاولاتية جملة من الخصائص نذكر منها: (جمعة وآخرون، 2006، ص08)

- المقاولاتية هي أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق باستخدام الأفضل للموارد المتاحة للوصول إلى إطلاق المنتج أو الخدمة الجديدة وكذلك الوصول إلى تطوير طرق وأساليب جديدة للعمليات؛
- المقاولاتية هي الجهد الموجه نحو تنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع؛
- المقاولاتية هي مجموعة المهارات الإدارية الإبداعية المستندة على المبادرة الفردية والموجهة نحو الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة والتي تتسم قراراتها بمستوى معين من المخاطرة؛
- المقاولاتية تعني الإدراك الكامل للفرص المتمثلة بالحاجات والرغبات والمشاكل والتحديات والاستخدام الأمثل للموارد نحو تطبيق الأفكار الجديدة في المشروعات التي يتم التخطيط لها بكفاءة عالية؛
- المقاولاتية هي المحور الإنتاجي للسلع والخدمات والتي تعود للقرارات الفردية الهادفة إلى تحقيق الربح من جراء اختيار النشاط الاقتصادي الملائم؛
- المقاولاتية تعني العمل الذي يقوم به الفرد تلقائيا، حيث يشتري بسعر معين في الوقت الحاضر ليبيع بسعر غير مؤكد في المستقبل مما يجعله عرضة لحالات عدم التأكد.

من أشهر المناهج لخلق المقاولات c.e.f.e، وهي منهجية تهدف لتكوين المقاولين الصغار والمتوسطين في الدول السائرة في طريق النمو ولقد تم اختبارها بنجاح في أكثر من أربعين دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية وأمريكا

اللاتينية، ذلك أن المقاولين الذي نجحوا في خلق مشاريعهم بنسبة 61% ولعل الهدف الأساسي لهذه المقاربة هو مساعدة المقاول المبتدئ ليقوم بدراسة عقلانية للمشروع الذي ينوي إنجازه بشكل يمكنه من إقناع مؤسسة مالية ما بتمويله عن طريق الاقتراض، وهذه الدراسة التي لا يلجأ فيها إلى أي مستشار تفرض على المشارك نفسه أي المقاول المستقبلي أن يقيم بنفسه آفاق النجاح وكذا الأخطار المحدقة بمشروعه وهذا ما يلزمه بأخذ جميع التدابير والاحتياطات التي تمكنه أن يحظى بثقة شركائه خاصة الجهة المعولة منها أما المنهجية المتبعة في هذا التدريب المقاولاتي فتتركز حول المبادئ التالية: (نوي وآخرون، 2016، ص ص 2-3)

- التعلم عن طريق التجربة وذلك عن طريق تمارين تعتمد المحاكاة حيث يقوم المقاول بتجميع كل المعلومات الضرورية حول المشروع المزمع إنجازه والدفاع عنه بالحجج الدامغة أمام الشريك الممول؛
- دينامية الجماعة وهي أسلوب بيداغوجي يمكن المشاركين من العمل بشكل جماعي بعيدا عن الانطوائية والانعزالية وهذه الطريقة تمكن من تلاقح الأفكار المستفيدين، وحثهم على المنافسة في التحصيل وتقوية وتفعيل مشاركتهم في إنجاز التمارين والأنشطة المبرمجة.

وتعتبر مقاربة c.e.f.e من أزهر وأنجح الإستراتيجيات المعتمدة في خلق المقاولات على الصعيد العالمي ذلك أنها تقدم تشكيلة متنوعة من البرامج التكوينية يتم اختيارها حسب حاجيات المجموعات المستهدفة.

3. المقاولة النسوية ودورها في تحقيق التنمية المحلية:

استطاعت المرأة إبراز تميزها في العمل على مستوى بعض القطاعات، وأضحت تبحث عن أشكال مختلفة من العمل فتوجهت إلى المشاريع الصغيرة والأعمال المقاولاتية الخاصة التي لطالما تم ربطها بقضايا النوع الاجتماعي لا بالقدرة على الأداء.

3-1- تعريف المقاولة النسوية:

إن مختلف الدراسات التي تناولت المقاولة النسوية فرقت بين الرجل والمرأة بهدف الوصول إلى تعريف دقيق للمرأة المقاولة، فهناك من يرى أن تعريف المقاولة هي نفسها للجنسين، والغالب يجد أن هناك بعض الاختلافات سببها طبيعة كل جنس، والفوارق والأدوار للرجال والنساء والتي تحددها ثقافة كل مجتمع. كما يمكن التمييز بين المرأة والرجل المقاول من خلال أربع نقاط أساسية والمتمثلة في: (بوزيدي، 2015، ص04)

- صعوبة الحصول على رأس المال؛
- الاختلاف في أداء المؤسسة؛
- الوصول إلى الشبكات؛
- الموازنة بين العائلة والعمل.

إن تعريف المقاولة النسوية في الدول النامية ليست مهمة سهلة لأن هناك عدد قليل من المنشورات التي تتعامل مباشرة مع النساء المقاولات بالمقارنة مع الرجل، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المرأة المقاولة قد عملت طويلا في الاقتصاد الغير الرسمي، ولم تحظى باهتمام أكاديمي إلا مع التسعينيات، بناء على ما سبق ذكره يمكننا تقديم التعاريف التالية:

- المرأة المقاولة هي المرأة التي نختار إنشاء لحسابها الخاص مؤسسة، وتقوم بتنظيم وإدارة مواردها الخاصة وتحمل المخاطر المالية الكامنة في القيام بذلك على أمل كسب في نهاية المطاف الربح (قائد، 2014، ص04).

- هناك من قدم تعريف المرأة المقاولة بأنها "هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري، كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة، وتديرها بطريقة إبداعية وذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة".(سلامي، 2008، ص36) وهذا التعريف يصف مراحل تأسيس وتنمية نشاط مقاولاتي من قبل امرأة.
- هناك من يصفها بأنها "المرأة التي تملك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية، وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة في قدراتها وإمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق". (شلوف، 2009، ص12) وأعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية التي تمتاز بها المرأة المقاولة بغية تحقيق ما تصبوا إليه مستقبلا.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة نجد أن كلمة **مقاولة** تشمل الآتي: (سلامي وبة، 2013، ص53)

- الجنس النسوي الذين يمارسون مهنة الأعمال المقاولاتية؛
- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ القرارات، وتدير مقاولة (مؤسسة)لحسابها الخاص؛
- كل امرأة أنشأت مقاولة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

من خلال كل ما سبق يمكننا القول: (المرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل على تأمين وتوجيه الموارد المادية والمعنوية من أجل استغلال فرص متاحة ذات قيمة).

3-2- خصائص المقاولة النسوية:

اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات وخصائص المقاولة النسوية وأكدت انه ليس هناك فروقات كبيرة بين المرأة والرجل المقاول في الصفات الشخصية والدوافع السلوكية التي يتميز بها المقاولون والتي تتصف: بالمبادرة، حب الاستقلالية، حب الإنجاز، الإصرار على النجاح، الثقة بالنفس، الأخذ بالمخاطرة، الإبداع.(ببة، 2012، ص36) ولكن تبقى هناك فروقات قليلة بينهما وهذا راجع لطبيعة كل جنس والدور الاجتماعي لكل منهما ويمكن توضيح ذلك من خلال ثلاث عناصر هي: صفات المرأة المقاولة، خصائص المقاولة التي تملكها النساء المقاولات، الطرق التسييرية المتبعة، ولقد أجمعت معظم الدراسات على الصفات التالية:(رحال وبعيط، 2015، ص 08)

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال؛
- غالبا ما تلتحق بمجال المقاولة بعد قضائها لفترة من البطالة(تربية أطفالها...)، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها؛
- هن أقل كفاءة على المستوى المالي، التسيري أو المقاولاتي.

قدمت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المقاولة المملوكة للنساء بغية معرفة المميزات التي تتميز بها، من بين أبرز ما جاء ليحدد ما تتميز به المقاولة على الصعيد العالمي ما نشره المرصد العالمي للمقاولة في خريطة تبين خصائص المقاولة النسوية في مرحلة مبكرة (TEA) Total Early-Stag entrepreneurial

Activty في **96** دولة تم تقسيمها إلى ثمانية مناطق وحسب مجموعة من المعايير على المستوى العالمي والجدول التالي يوضح النتائج التي تضمنتها الخريطة لأربعة مناطق من بين ثمانية مناطق:

الجدول 01: خصائص المقاولة النسوية في العالم.

المعيار	الدلالة		الولايات المتحدة	قارة أوروبا	الأوسط والشمال	جنوب صحراء الافريقية
مقاولة مرحلة مبكرة TEA	النشاط المقاولاتي الإجمالي في المرحلة المبكرة		%10	%5	%4	%27
قطاع النشاط	التقسيم حسب القطاعات الأربعة الرئيسية	تجارية	%29	%26	%8	%4
		صناعات تحويلية	%20	%15	%36	%11
		خدمات إستهلاكية	%47	%52	%51	%79
		إستخراجية	%4	%7	%4	%6
عدد الشركاء	نسبة النساء اللواتي بدأن وحدهن أو مع شريك	لوحدها	%65	%60	%61	%77
		شريكين	%19	%23	%14	%15
		ثلاث شركاء	%16	%17	%19	%8
التعليم	نسبة النساء تجاوزت التعليم الثانوي		%70	%56	%30	%15
ابتكار	نسبة المقاولة النسوية المبتكرة لمنتجات/خدمات		%36	%32	%23	%22

المصدر: (قائد، 2014، ص 08)

يتضح من الجدول السابق أن الصفات المشتركة للمقاولة النسوية حسب تركيز النسب المئوية تتميز بمجموعة من الخصائص ويمكن ايجازها فيما يلي:

- **القطاع:** تتركز أغلب النشاطات في قطاع الخدمات الاستهلاكية، وقليلا ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.
- **ملكية الانطلاق:** تميل المرأة المقاولة في البداية إلى البدء لوحدها أو مع شريك واحد على أن تبدأ مع أكثر شريك في الملكية.
- **الابتكار:** تعمل النساء المقاولات على تقديم سلع أو خدمات مبتكرة من أجل التجديد وإرضاء زبائنها لتحقيق النمو والاستمرار حتى وإن كانت في مرحلة مبكرة مما يدل على أهمية المقاولة النسوية بالنسبة للاقتصاديات التي تعمل بها، أما فيما يخص النجاعة، فالنتائج تتنوع حسب تعريف النجاعة، فإذا قسنا النجاعة على أساس معدل بقاء (survie) المؤسسة فوجد أن نجاعة المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال أما إذا قيست النجاعة على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة، أما إذا كان المؤشر هو النمو والمردودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.

وتفضل النساء الهيكل التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة، بالإضافة للأهداف الاقتصادية، فمعظم النساء تمنح أهمية كبرى للأهداف الشخصية والاجتماعية، بمعنى توجههن أقل تجاه تنمية حجم المؤسسة، وهذا بسبب عدم المخاطرة، وتخصيص وقت أكبر للواجبات العائلية. في حين تتميز المرأة المقاولة بخصائص تميزها عن غيرها من النساء، يمكن تصنيفها كما يلي: (كواش، قمجة، 2015، ص ص 30-31)

3-2-1- الخصائص الاجتماعية:

- توفر بيئة أسرية تشجعها على الاستمرار؛
- القدرة الكبيرة على التوفيق بين حياتها الخاصة ومسؤوليتها اتجاه المقاولة؛
- المرونة في التعامل مع العنصر البشري على الصعيدين الداخلي والخارجي.

3-2-2- الخصائص الذاتية:

- توفر روح المبادرة، أي أن تمتلك صفة البحث عن الفرص الجديدة وتقديم الإضافات.
- الإبداع والابتكار والاهتمام بالمستقبل؛
- التميز والكفاءة في مجال العمل، فمن المهم أن تمتلك المرأة المقاولة عنصر الثقة في إدارتها إمكانياتها وأن يكون لها إلهام في العمل الذي تنشط فيه؛
- القدرة على المخاطرة لكن بشرط أن تكون مبنية على أسس مدروسة مما يؤدي إلى نجاحها؛
- القدرة على تحمل المسؤولية والرغبة في الحصول عليها.

3-2-3- الخصائص التنظيمية:

- امتلاك خاصية القدرة على التحكم في الوقت وإدارته؛
- المهارة في التنظيم، لكي تحقق المرأة المقاولة النجاح عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التوافق الذي يجب أن يحدث بين مهارتها ومواصفات العمل ونوعية النشاط ومستلزماته المناسبة كما ونوعا.

3-2-4- الخصائص الذهنية:

- سرعة الفهم والاستيعاب، بما أن صاحبة المقاولة هي من تضع خططا تنافسية لمقاولتها باعتبارها منبع الأفكار الجديدة، هذا يتطلب منها قدرة كبيرة على رؤية المشروع ككل من أعلى فإذا كان التميز في العمل يساعدها على التعرف على كيفية أداء كل نشاط فإن القدرة العقلية والفكرية تساعدها على الربط بين الأنشطة والوظائف ضمن كيان المقاولة.

3-2-5- الخصائص التعليمية:

- مستوى تعليمي مقبول لأن الأمية تعتبر من العوائق المهمة التي تحول دون تحقيق الهدف كما تعرض المرأة إلى الاستغلال.

3-3- آليات إدماج المرأة المقاولة في التنمية:

تشمل عملية إدماج المرأة في التنمية الشاملة جهودا مركزة في جميع قطاعات التنمية، جهودا تتسم بالشمولية نظرا لما تواجهه دول العالم الثالث من تحديات تخلف الماضي وبطء نمو وتطور الحاضر وما يتطلبه ذلك من تعبئة وتنمية جميع الموارد البشرية بشكل متكامل لمواجهة ما يعترض مسيرة التنمية من عقبات وعوائق

من جهة ووضع خطط مشروعات التنمية المستقبلية على أسس جديدة من المشاركة الفعالة للمرأة في بناء المجتمع من جهة أخرى، ورغم بطء هذه التجارب فإن الدفع الديناميكي لهذه الممارسات قد فرض نفسه حيث تشكل المرأة نصف المجتمع ولا سبيل إلى التنمية الشاملة ورفع مستوى معيشة الإنسان دون إشراك المرأة إشراكا إيجابيا كاملا بما يحقق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية في المجتمع، إن ذلك لا ينفي بالطبع عدم إشراك المرأة في الماضي في عملية التنمية ولكن بنظرة سريعة إلى أحوال المرأة العربية وتقييم دورها في مجالات التنمية في فترات مختلفة نجد أنه اتصف في بعض الحالات الإيجابية وفي البعض الآخر السلبية.ولا يعني ذلك بطبيعة الحال ثباته على حالة واحدة في فترات تالية فهو في حالة ديناميكية دائمة ترتبط إلى حد كبير بالمتغيرات التي يشهدها المجتمع والتي تؤثر بالتالي على عملية مشاركة المرأة إشراكا فعالا في بناء الحاضر وصياغة المستقبل وهنا يأتي دورنا في تغيير الواقع وتحويل المتغيرات السلبية أو الهامشية إلى متغيرات إيجابية وبذلك نؤكد دور المرأة كشريك كامل في صنع الحياة. وتتعدد آليات إدماج المرأة في التنمية حتى يكون لها دور محوري في عمليات التنمية داخل المجتمع وتشارك في صنع واتخاذ القرارات ونذكر منها: (غربي وخلادي، 2017، ص ص 5-6)

- **المدخل التقليدي**: الذي يقوم على أساس التحيز للمرأة والدفاع عن كيانها واعتبار عملها كإسهامها المجتمعي تعبيرا عن نبذ مواقف التبعية للرجل.
- **المدخل الثقافي**: الذي يربط بين المرأة والبنيان أو الإطار الثقافي الذم تعيش فيه والذي يؤثر على تباين أدوارها في المجتمع.
- **الدخل الديموغرافي**: ويتناول قضية المرأة من منظور الحجم للسكان وحجم الأسرة.
- **المدخل الاقتصادي**: ويؤكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه قوة العمل النسائي في الاقتصاد العام وتحديد الأعمال التي ينبغي على المرأة القيام بها.
- **مدخل التبعية**: ويفسر عملية تبعية الدول المتخلفة أو النامية والمتقدمة وهو يحرض على إبقاء المرأة كقوة احتياطية يستعان بها عند الحاجة أي تبعية المرأة للرجل.
- **مدخل التحديث**: ويؤكد على تغير أدوار المرأة في ضوء التغيرات التي تطرأ على المجتمع ككل مع إظهار الأدوار الجديدة للمرأة وانعكاساتها على مكانتها في المجتمع.
- **المدخل التربوي**: ويؤكد على أن تنمية دور المرأة يعتمد على تنمية معارفها ومهاراتها ومقدرها من خلال عمليات التربية والتعليم والتدريب.
- **المدخل التكاملي الشامل**: وينظر إلى دور المرأة ومكانتها والعوامل المؤثرة على ذلك فهو ينسق بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقد المجتمع.
- **مدخل المرأة في التنمية**: ويهدف إلى تكامل وإدماج أدوار المرأة ومكانتها والعوامل المؤثر على ذلك فهو ينسق بين المداخل الاقتصادية والتنظيمية والتربوية ويربط أوضاع المرأة بدرجة تقدم المجتمع.
- **مدخل النوع الاجتماعي والتنمية**: الذي يميز بالانتقال بها في التنمية إلى النوع الاجتماعي كالتنمية مع إدماج الوعي بالنوع الاجتماعي وقدراته ضمن المجرى الرئيسي للتنمية وهو يشجع الكفاءة إلى جانب الفرص المتاحة لتحسين التوزيع كالعدالة في سياسات وبرامج ومشروعات التنمية بين الجنسين.

ولهذا يجب على الحكومات أن تضاعف مجهودها اتجاه سياسة تنمية المرأة الريفية وتعطي لها الحق في المشاركة، وتعمل على تغيير القوانين التي تضعف من مساهمتها لتجعلها أكثر مرونة تتماشى وواقع المرأة الريفية.

إضافة إلى تدعيم دورها بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الزراعي، واعتبار المرأة هي محور التنمية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية وإكسابها المهارات اللازمة، وعلى درجة الإمكانيات المالية والفنية التي تتحصل عليها، ومدى وصولها إلى الموارد، والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي النباتي أو الحيواني أو في الصناعات الزراعية الصغيرة.

4. آليات تشجيع الروح المقاولاتية لدى المرأة في الجزائر:

تبذل الجزائر على غرار باقي دول العالم جهودا كبيرة من أجل تفعيل مشاركة المرأة في مختلف المجالات والمستويات كما تعمل على تحسين أوضاع المرأة، وتتجلى لنا معالم هذه السياسة من خلال الدعم القوية لفائدة حقوق المرأة بالإضافة إلى الجمعيات النسائية الجزائرية، لكن ورغم كل الجهود المبذولة لتفعيل دور المرأة في مجال النشاط المقاولاتي إلا أن مشاركتها في هذا المجال تبقى محتشمة.

4-1- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM:

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم وتتمثل مهامها الأساسية في: (المرسوم، 2004، ص08)

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم؛
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم؛
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة؛
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

وتتشكل التركيبة المالية للتمويل بطرق ثلاث هي:

- التمويل الثنائي بين الوكالة والمستفيد: وهو في حالة شراء المواد الأولية، والتي لا تتجاوز كلفتها 30000دج . مساهمة الوكالة 90% بدون فوائد، ومساهمة المستفيد 10%.
- التمويل الثنائي: بين البنك والمستفيد وهو للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50000دج و100000دج، 95%البنك، المستفيد 5%.
- التمويل الثلاثي: بين البنك والوكالة والمستفيد تتراوح قيمة المشاريع ما بين 100001دج و 400000دج حيث يساهم البنك بـ70% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90% وتكون مساهمة المستفيد بـ 3% أو 5%.

الجدول 02: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس من طرف ANJEM إلى غاية 2021/03/31.

القروض الممنوحة	2018	النسبة(%)	2021	النسبة(%)
ذكر	321684	%36.66	343526	%36.37
أنثى	555842	%63.34	601032	%63.63

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر http//: www.anjem.org.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة القروض الممنوحة للفئة النسوية تفوق ما هو مقدم لفئة الرجال بحوالي الضعف، وهذا نظرا لكون القيمة المالية لهذا النوع من القروض ليست كبيرة وهذا ما يجذب فئة النساء خاصة الماكثات في البيت، وهنا يمكن القول أن ANGEM هي أكثر وكالة تدعم وتساهم في تطور المقاولة النسوية في الجزائر.

2-4- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات ومن الأهداف الأساسية لهذا الجهاز: (زيتوني و جايز، 2011، ص05)

- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.
- وتتم عملية مرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة على النحو التالي:
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم؛
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها؛
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير.

وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمجموعة من المهام تتمثل في الآتي: (المرسوم، 1996، ص12)

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.

- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

وفي إطار الإعانات المالية يمكن للمؤسسة المصغرة أن تختار بين نمطين من الامتيازات وهي:

- **القرض دون فائدة:** في القانون الذي تأسست على أثره الوكالة كان هناك سلم لهيكل الاستثمار عما جاءت به تعديلات 2003 و2011 والتي تمكن توضيحها كما يلي:

أصبح هناك مستويين فقط من الاستثمار، كما أصبح الحد الأقصى له 10000000دج، وذلك تبعا للتوزيع التالي:

- **المستوى الأول:** قيمة الاستثمار الإجمالية تقل عن 5.000.000دج.

الجدول 03: المستوى الأول للتمويل الثلاثي لـANSEJ تبعا لتعديلات2011.

قرض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهم الشخصية للمقاول	القرض البنكي
%29	%1	70%

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

- **المستوى الثاني:** قيمة الاستثمار يتراوح بين5.000.000دج و10000000دج.

الجدول رقم(04): المستوى الثاني للتمويل الثلاثي لـANSEJ تبعا لتعديلات2011.

قرض بدون فائدة (إعانة الوكالة)	المساهم الشخصية للمقاول		القرض البنكي	
	مناطق خاصة	المناطق الأخرى	مناطق خاصة	المناطق الأخرى
%28	%1	%2	71%	70%

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

- **تخفيض نسبة الفائدة:** إضافة إلى منح القرض دون فائدة من طرف الوكالة، تأخذ هذه الأخيرة عبء تسديد جزء من الفوائد المرتبطة بالقرض البنكي الذي يكون قد منحه البنك للمؤسسة المصغرة، ويتغير مستوى هذا التخفيض في نسب الفائدة تبعا لطبيعة النشاط وموطنه، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الجدول 05: نسب تخفيض الفوائد على قروض لـANSEJ تبعا لتعديلات2011.

القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
قطاعات ذات الأولوية*	% 95	% 80
القطاعات الأخرى*	% 80	% 60

المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

ويستفيد صاحب المشروع من الامتيازات الجبائية التالية: (رحال وبعيط، 2015، ص16)

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشاة للمؤسسات المصغرة؛
- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغر.

الجدول 06: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف وكالة ANSEJ للفترة (2012-2018).

الجنس	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ذكر	223344	262857	300048	321079	330791	334439	335018
أنثى	25803	29329	32994	35639	37189	37947	38307
المجموع	249147	292186	333042	356718	367980	372386	374325

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب http//: www.ansej.org.dz.

من الجدول أعلاه نلاحظ تطور ملحوظ في عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة سواء بالنسبة للرجال أو النساء، في حين نجد أن الوكالة تمول بعدد أكبر مشاريع الرجالية مقارنة بوكالة Angem التي تدعم إلى حد كبير المقاولاتية النسوية. وحسب آخر إحصائيات الصادرة عن الوكالة، فيما يخص عدد المشاريع الممولة حسب جنس صاحب المؤسسة، تم تمويل 237208 مشروع لصالح المرأة من إجمالي 2345784 مشروع تم تمويله عن طريق الوكالة خلال الفترة من 2012 إلى 2018، بنسبة تقدر بـ 10%، كما أن غالبية المشاريع تتركز في قطاع الخدمات ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف التقليدية وهو ما يعكس وجود العديد من النساء اللواتي يتقن الحرف التقليدية وأبدين رغبتهن في توسيع نشاطهن بشكل صريح وتسويقه بصفة مباشرة، ثم في المرتبة الموالية تأتي المهن الحرة وهي المتعلقة أكثر بالجامعيات اللواتي تابعن تكوين في تخصصات تتيح لهن الفرصة لتجسيدها على أرض الواقع كأعمال حرة مثل: الطب والمحاماة والصيدلة...الخ، وتأتي بقية القطاعات في مراكز متأخرة

تعكس قلة الاهتمام بالأنشطة أو صعوبة الوصول لها لربطها أحيانا بتخصصات رجالية أكثر، وأحيانا أخرى ترجع لأسباب شخصية أو مجتمعية. (بوحجر وفلاق، 2015، ص13)

3-4- الصندوق الوطني للبطالة CNAC:

تم إنشاءه سنة 2002كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على تحقيق الآثار الاجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي إذ تعمل على تمويل مشاريع البطالين (إنشاء، توسيع) البالغين من العمر بين (30-50) سنة على ان يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل أو أن يكون مستفيدا من منحة الصندوق الوطني لتأمين البطالة. والجدول الموالي يوضح هيكل تمويل CNAS.

الجدول 07: هيكل التمويل الصندوق الوطني للبطالة CNAC.

القرض البنكي	القروض غير المأجورة	المساهمة الشخصية	تكلفة المشروع
%70	%29	%01	المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي هو أقل او يساوي5 م دج
%70	%28	%02	المبلغ الإجمالي للاستثمار الذي يفوق 05 ويقل او يساوي 10 م دج

المصدر: موقع الصندوق الوطني للبطالة www.cnac.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب المئوية للمساهمات تختلف باختلاف مبلغ الاستثمار في حين يبقى نسبة القرض البنكي ثابتة في كلا الحالتين. أما أهم امتيازات جهاز الصندوق الوطني للبطالة CNAC تتمثل فيما يلي:

- الاستفادة بـ50% من النسبة المطبقة من طرف البنك للاستثمارات المنجزة في قطاعات الفلاحة، الصيد، البناء، الأشغال العمومية، المياه، الصناعة التحويلية؛
- الاستفادة بـ40% من النسبة المطبقة من البنك للاستثمارات المنجزة في بقية قطاعات النشاطات الأخرى.

والجدول التالي يوضح عدد المشاريع الممولة من قبل جهاز الصندوق الوطني للبطالة CNAC حسب الجنس خلال الفترة (2014-2018) كما يلي:

الجدول 08: عدد المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف CNAC خلال (2014-2018).

الجنس	2014	2015	2016	2017	2018
ذكر	104576	117628	125108	127857	129022
أنثى	9789	12186	13608	14199	14471
المجموع	114365	129814	138716	142056	143493

المصدر: موقع الصندوق الوطني للبطالة www.cnac.dz

ومن خلال الجدول أعلاه وحسب إحصائيات الصادرة عن الوكالة، فيما يخص عدد المشاريع الممولة حسب جنس صاحب المؤسسة، تم تمويل 64253 مشروع لصالح المرأة من إجمالي 66844 مشروع تم تمويله عن طريق الوكالة خلال الفترة من 2014 إلى 2018، بنسبة تقدر بـ 9.61% وهو ليس بالعدد الكافي مقارنة بفئة

الرجل. وتبعا لإحصائيات الصندوق فيلاحظ دائما أن قطاع الخدمات يأخذ أكبر نسبة من المشاريع الممولة عن طريق الصندوق، ومن ثم بقية القطاعات.

4-4- حاضنات الأعمال:

تعد تجربة الجزائر في مجال حاضنات الأعمال التكنولوجية متأخرة نوعا ما مقارنة الدول العربية، حيث لم يتم صدور أي قانون أو مرسوم ينظم نشاط الحاضنات إلى غاية سنة 2003 باستثناء القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2001 والذي أشار إلى مشاتل المؤسسات، وتضمن المرسوم التنفيذي رقم 03-78 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، والمرسوم التنفيذي رقم 03-79 القانون الأساسي لمراكز التسهيل المؤرخان في 25 فيفري 2003 تجدر الإشارة إلى أن المشرع الجزائري، بناء على المشرع الفرنسي، قد ضم مفهوم المحاضن في المشاتل، على الرغم من تمييز العديد من الباحثين والتشريعات بينهما، مما أدى إلى غموض في مفهوم حاضنات الأعمال. (القانون، 2001، ص04) كما أن اختيار المؤسسات المراد ضمها إلى الحاضنة مهمة تقتضي البحث عن مؤسسات تحمل صفات ريادية وقدرات مميزة لتكون مثال ناجح في الاحتضان، ويمكن حصر أهم هذه المعايير في: (رحال وبعيط، 2015، ص18)

- أفكار جديدة وجيدة تنمو بسرعة (في غضون ثلاث سنوات تقريبا)، وبحاجة فعلا إلى احتضان؛
- قائمة على الابتكارات والمبادرات التكنولوجية، وإنتاج منتجات عالية الجودة ذات سوق دائمة؛
- قادرة على تحقيق التجانس، الترابط والتكامل مع المؤسسات المحتضنة والقائمة؛
- تساهم في تأهيل إطارات إدارية وتنمية المهارات الفني؛
- واقعية وقابلية خطة العمل للتحقيق والحصول على التمويل.

4-5- الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT:

أنشئ بموجب المادة 184من قانون المالية لسنة 1992، وحددت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06/93 المؤرخ في 02 جانفي 1993. ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري، ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات النشطة في المجال المذكور حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية التمويل الجزئي للتجهيزات والأدوات المستخدمة في النشاط للمستثمرين في الأنشطة الحرفية وتقديم دعم خاص للحرفيين (المرأة الحرفية) القاطنين بالريف من خلال تمويل نشاطات دعم وتطوير وترقية نشاطات الصناعة التقليدية الممارسة في الوسط الحضري أو المناطق الريفية التي يبادر بها المتعاملون والجمعيات ومؤسسات الدعم التابعة لقطاع الصناعة التقليدية.

وحسب إحصائيات دراسية للأنشطة الحرفية المنشأة بدعم من هيئة الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية FNPAAT، قام الصندوق باستحداث ودعم منصب مشروع حرفي يقدر بـ957469 منصب إلى غاية مارس 2019 كان النصيب الأكبر منها حسب هذه الإحصائيات للنشاطات النسائية مثل خياطة الألبسة التقليدية التي جاءت في المرتبة الأولى من حيث أكثر الأنشطة الممارسة بـ56823 منصب مشروع حرفي، في حين المرتبة الثالثة كانت من نصيب صناعة الحلويات التقليدية بـ27683 منصب مشروع حرفي، والمرتبة والرابعة حلاقة النساء بـ27332 منصب مشروع حرفي.

إلا أن المتأمل في مختلف هذه الآليات، يجد أنها غير مخصصة فقط للمرأة، ماعدا آلية القرض المصغر المخصصة في الأصل للنساء حاملات المشاريع الحرفية وهذا ما تؤكده نسب التمويل المخصصة للمشاريع، كما أن هذه الآلية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لكن هذا لا ينفي أن للرجال نصيب من الوكالة، أما باقي الآليات فهي مخصصة لتمويل المشاريع المقاولاتية مهما كان جنس حامل المشروع.

5. خاتمة:

عرفت السنوات الأخيرة الحضور المكثف للمرأة في سوق العمل، حيث كانت تنشط في مشاريع أقل ما يقال عنها مشاريع منزلية، لكنها استطاعت اليوم الولوج إلى عالم الأعمال مثلها مثل نشاطات الرجل، فالمرأة المقاولة هي التي قامت بإنشاء المؤسسة، شراءها أو اكتسابها، حيث تتحمل جميع المخاطر والمسؤوليات المالية، الإدارية والاجتماعية كما تساهم في تسييرها اليومي.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- التنمية المحلية هي عملية يشترك فيها كل الأطراف الفعالة في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة؛
- المقاول هو الشخص الذي يمتلك الصفات والقدرات والمهارات الشخصية التي تؤهله لاستغلال الفرص المتاحة وتحمل المخاطر الناجمة عن خلق وتطوير مؤسسة ما في ظل بيئة لا يقينية، معتمدا بذلك على الإبداع بمختلف أشكاله؛
- تلعب المرأة دورا مهما في التنمية المحلية خاصة المرأة الريفية كونها عنصر فاعل في المجتمع لا يمكن الاستغناء عنه؛
- المرأة المقاولة هي المرأة التي تعمل على تأمين وتوجيه الموارد المادية والمعنوية من أجل استغلال فرص متاحة ذات قيمة؛
- آلية القرض المصغر هي صيغ مخصصة للنساء حاملات المشاريع الحرفية بصورة مباشرة وهذا ما تؤكده نسب التمويل المخصصة للمشاريع، كما أن هذه الآلية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لكن هذا لا ينفي أن للرجال نصيب من الوكالة، أما باقي الآليات فهي مخصصة لتمويل المشاريع المقاولاتية مهما كان جنس حامل المشروع.

التوصيات: من خلال ما جاء في هذا الورقة البحثية وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه في هذا البحث على النحو التالي:

- يجب التوجه نمو تحسين المستوى العلمي للمرأة ووضعها الاجتماعي مع توعيتها على دورها المهم في اتخاذ ووضع القرارات؛
- تحفيز وتشجيع المرأة على الاستثمار في مجالات لها الكفاءة فيها؛

- إنشاء دورات تدريبية تمكّن المرأة من تحضير المنتجات الرّيفية والأعمال اليدويّة والحرفيّة والمواد الغذائية؛
- تعظيم الدور الذي يمكن أن تقوم به البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمار في المحليات بدلا من الاعتماد فقط على الوكالات التنموية؛
- زيادة تمويل الاستثمار في المشروعات التي تعمل على تسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- التنسيق بين الوكالات المتعلقة بتمويل الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الصناديق الخاصة بالتنمية المحلية؛
- تسويق الإنتاج عبر المعارض المحلية والدولية والمعارف ومراكز بيع مختلفة وعبر الإنترنت؛
- ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العالمية في التعامل مع القروض.

6. قائمة المراجع:

1. ط.ح نوي، وآخرون (2016)، **عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي**، الملتقى الوطني حول: **دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة-المناطق الجنوبية نموذجا-**، المركز الجامعي تندوف، الجزائر.
2. ع تيقاوي (2010)، **دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
3. بوشنافة وآخرون (2006)، **متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.
4. م. سلامي (2008)، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
5. ف جمعة، وآخرون (2006)، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.
6. س بوزيدي (2015)، **محددات المقاولة النسائية حالة الجزائر(دراسة ميدانية لحالة الجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر.
7. م قائد (2014)، **النساء المقاولات في الجزائر بين القطاع الرسمي وغير الرسمي:خصائص، دوافع، وتحديات**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة، قاصدي مرباح، ورقلة.
8. ف شلوف (2009)، **المرأة المقاولة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تنمية وتسيير موارد بشرية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
9. م سلامي، إ ببة (2013)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد الثالث، الجزائر.
10. إ. ببة (2012)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر**، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
11. ع. رحال، أ. بعيط (2015)، **مرافقة المرأة المقاولة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة علي لونيسي، البليدة2.
12. خ.كواش، ز قمجة (2015) **المقاولة النسوية في الجزائر**: الأهمية الواقع والتحديات (دراسة استطلاعية)، مجلة المناجير، جامعة الجزائر.

13.ي س غربي، ز خلادي (2017)، **تفعيل دور المرأة في تحقيق التنمية الريفية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: تعزيز مشاركة المرأة في رفع رهانات التنمية المحلية، جامعة علي لونيسي، البليدة2، الجزائر.

14.المرسوم التنفيدي رقم 04-14، (2014)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

15.ز. كمال، ك. جايز (2011)، **المرافقة المقاولاتية كأسلوب للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة.

16.المرسوم التنفيدي رقم 96 – 296 (1996) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52.

17.ر. بوحجر، م. فلاق (2015)، **دور الجمعيات النسوية في تمكين المرأة من العمل المقاولاتي كآلية للمساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: تمكين المرأة وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر، جامعة علي لونيسي، البليدة2.

18.القانون رقم، 18-01، (2001)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77.